

المنظومة التعليمية في ليبيا
عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير

ورقة مقدمة إلى
المؤتمر الوطني للتعليم
2012/9/17-15
طرابلس - ليبيا

إعداد

عبد السلام القلاي

أستاذ بقسم الرياضيات - جامعة طرابلس

مندوب ليبيا لدى اليونسكو

المنظومة التعليمية في ليبيا

عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير

مقدمة

القسم الأول : عناصر تحليل المنظومة التعليمية

- السكان واقتصاديات التعليم
- أداء المنظومة التعليمية
- الإنفاق على التعليم
- الفاعلية (الداخلية والخارجية)
- الإنصاف
- التنظيم الاداري

القسم الثاني : مواطن الإخفاق في المنظومة التعليمية

- تمهيد
- نتائج من تقرير التنافسية العالمية
- ترتيب ليبيا في التقرير عام 2010
- مؤشرات في التقرير لها علاقة بالتعليم في ليبيا
 - التعليم الابتدائي
 - التعليم العالي والتدريب
 - الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي
- اخفاقات المنظومة التعليمية في سنة 2010 أو ما قبلها

القسم الثالث : استراتيجية التطوير

- الحاجة إلى استراتيجية التطوير
 - محددات استراتيجية التعليم
 - القيود المحددة لنشاط المنظومة التعليمية
 - الطلب على الخدمة التعليمية
 - العرض المقدم من المنظومة التعليمية
 - الضوابط الاجتماعية والثقافية
 - تأسيس الاستراتيجية
 - نموذج المحاكاة
 - قرار اعتماد الميزانية
 - التحديات
 - مقترح بتسمية مؤسسات لقطاع التعليم
- خاتمة

المنظومة التعليمية في ليبيا

عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير

مقدمة

أكاد أجزم بأن الموضوعات المتعلقة بالمنظومة التعليمية من أهم الدراسات التربوية التي ينبغي أن يتصدى لها الباحثون في مجال (مستقبل التعليم) ذلك لأن المنظومة التعليمية بمكوناتها وبرامجها وتفاعلها مع متطلبات العصر من الموضوعات المركبة من ناحية، وهي بذلك تستعصي على الدارسين فلا يقبلوا عليها بالموضوعية والمنهجية المتوخاة، وهي أيضاً – من ناحية أخرى – مؤثرة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يستمد مقومات نشاطه من مخرجات المنظومة التعليمية وإفرازاتها. وهذا يحفز الدارسين للولوج في المنظومة التعليمية لسبر غورها وكشف مكنونها بهدف التحليل والنقد أو التغيير والتطوير.

إن المنظومة التعليمية هي الوعاء الذي تنفذ من خلاله الخطط التعليمية المرسومة، والجهاز الذي ينظم آليات التنفيذ لهذه الخطط، والأداة التي تراقب سير التنفيذ، والآلية التي يتم بها تقويم العملية التعليمية برمتها.

لقد تطورت الدراسات المرتبطة بالمنظومة التعليمية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وبدأ الاهتمام بالمنظومات التعليمية والشبكات المساندة لها. ومرد ذلك إلى تأثير هذه المنظومة في حركة سوق العمل المستقبلية لمخرجات المنظومة التعليمية، وفي التركيبات الاجتماعية المبلورة لنظرة المجتمع إلى عناصر هذه المنظومة (المعلمين والموظفين) ومكانتهم الاجتماعية في الحضر أو الريف، وفي إحلال الخريجين المكانة الاجتماعية الراقية وغير هذه المكانة للمتسربين من المنظومة دون استكمال مشوارهم الدراسي، وكذلك في المؤسسات والهيئات الثقافية التي تتغذى على ما يصدر عن المنظومة التعليمية من مخرجات ونتائج.

وينظر إلى المنظومة التعليمية على أنها الجهاز الذي يعد للمستقبل، فإذا أردنا أن يكون لنا مستقبل في ميدان الفن أو في المجال الرياضي أو في الابتكار والإبداع العلمي أو التميز في المجالات الثقافية والأدبية علينا أن نرتب ذلك في المنظومة التعليمية (استراتيجيتها، أهدافها وسائلها وآلياتها... الخ) لنكتشف المواهب وننقلها وندفع بها إلى المؤسسات المختصة لتتولى دورها بعد ذلك.

فإذا لم تخطط المنظومة التعليمية لهذه الأغراض فلن تجد مؤسسات المجتمع المعنية المواهب المصقولة التي تستهل بها نشاطها الواعد والهادف الى تحقيق الانجازات الطموحة التي تسعى اليها.

فإذا أردنا - مثلاً - أن يكون لنا فريق كرة قدم مؤهل لدخول نهايات كأس العالم سنة 2030 بجدارة، نطلب من المنظومة التعليمية أن تبدأ فوراً " للعمل على تحقيق هذا الهدف. نعم، ليست هي التي تعد الفريق في نهاية المطاف وإنما تبدأ بتوفير البيئة المناسبة في صقل المواهب وتوفير وتنويع الخيارات أمام الجهات المعنية والمختصة للحصول على أفضل العناصر الواعدة بتحقيق الهدف المنشود . أما التخطيط لما قبل ذلك - الدورة 2022 في قطر (مثلاً) - فإن المنظومة التعليمية غير قادرة على الايفاء بذلك لقصر المدة.

لكل هذه المعطيات ظهر الاهتمام بالمنظومة التعليمية، والدعوة الى إجراء الدراسات والتحليلات لمكوناتها ومراقبة سير العمل فيها واكتشاف مواقع النجاح ومواطن الضعف والخلل وتقديم مقترحات لتطويرها وتأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق الآمال والطموحات المرتقبة منها. وتأتي هذه الورقة في هذا السياق ونجزئها - لذات الغرض - الى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: العناصر الأساسية التي ينبغي أن يبنى عليها تحليل المنظومة التعليمية

القسم الثاني: تقويم المنظومة التعليمية، وإظهار الإنجازات والإيجابيات - إن وجدت - ومواطن الإخفاق والفشل في السابق.

القسم الثالث : تقديم مقترحات لتطوير المنظومة التعليمية بما يجعلها تتجنب أسباب الإخفاق والفشل وتتجه نحو الأخذ بأسباب التنمية والتطوير.

القسم الأول: عناصر تحليل المنظومة التعليمية

تتكون عناصر تحليل المنظومة التعليمية من العوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها، والتي تتمحور حول: التسيير، والتمويل، والأداء. ويمكن حصرها في ستة عناصر نستعرضها فيما يلي:

أولاً: السكان واقتصاديات التعليم

إن الخصائص الاقتصادية والسكانية تؤثر في المنظومة التعليمية وتحدد السياق الذي يمكن من خلاله تقدير مستوى أداءها ويشمل هذا المحور البندين التاليين :

أ – الوضع الديمغرافي: وهو الذي يؤثر ألياً في المنظومة التعليمية من خلال تحديد جزء مهم من الاحتياجات التي يجب تلبيتها. إذ لا يستقيم أي تخطيط للمنظومة التعليمية دون معرفة الوضع الديمغرافي وتوفر البيانات السكانية (المعدلات، أنماط التمدن) وعندما تكون هذه البيانات ناقصة أو غير حقيقية أو مشوهة يتم اللجوء الى المسوحات الأسرية (مسوحات حول ظروف المعيشة ...) بغية تقدير وضع التمدن على الصعيد الوطني.

وإذا ما لاحظنا اختلاف الكثافة السكانية من منطقة الى أخرى داخل ليبيا، وندرة الدراسات الإحصائية التحليلية لواقع السكان، والإهمال الواضح للبيانات الإحصائية المتوفرة - على ندرتها - يمكن أن نقف على الانفصام البين بين خطط التعليم والواقع.

لقد وقفت بنفسني في بدايات العقد الماضي على عدد من المدارس المقفلة في بعض مناطق ليبيا بسبب إنشائها في مناطق غير مأهولة بالسكان، في الوقت الذي لاحظت فيه كثافة الفصل الواحد تصل الى 60 طالبا في المرحلة الابتدائية في مناطق أخرى، في الوقت الذي كان قطاع التعليم يعلن فيه أن كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة قد التحقوا بالمؤسسات التعليمية أي أن نسبة التمدن وصلت الى 100% وذلك للدعاية والمباهاة. ولكن حتى في تلك المرحلة بقي السؤال مفتوحاً " بالنسبة لنوعية التعليم .

ب- احتياجات الاقتصاد الوطني (سوق العمل، التنمية البشرية، نقل التقنية ..): لما كان الوضع الاقتصادي في أي بلد عاملاً " مؤثراً" في تمويل الأنشطة العامة وعلى رأسها قطاع التعليم. فإنه يملئ تأطير عملية التمويل لتلبية الاحتياجات الملحة ومتطلبات الإصلاح والتطوير. ولكن تمويل التعليم في ليبيا في العقود السابقة مقتصر على بعض الجوانب اعتماداً على رؤية خاصة ورغبات غير منهجية. إذ لاحظنا - مثلاً - تزايد في بناء مدارس التعليم المتوسط في ظل غياب بناء المؤسسات الجامعية مما دفع إدارة التعليم الى احتلال مرافق تعليمية كانت مخصصة للتعليم المتوسط لاستعمالها لمؤسسات التعليم العالي. وفي ذلك إجحاف للمرحلتين وخسارة لكليهما.

فضلاً عن إغداق ميزانيات بمبالغ غير مبررة لمنشآت التعليم التقني والتكوين المهني الأمر الذي يدفعنا الى التساؤل الآن: أين مخرجات التعليم التقني والتكوين المهني؟ فلو صرفت ميزانيته في العقد الأخير من القرن الماضي على ليبيا بأجمعها لجعلتها في مصاف الدول المتقدمة تقنياً . وهذا الموضوع يحتاج الى استقصاء وتحقيق . نتيجة إنفاق بغزارة على مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني على مدى عقدين من الزمن دون الحصول على أي مخرجات مؤثرة في سوق العمل. والحاجة متفاقمة للعمال المهرة والفنيين من الخارج وتخصص البناء والتشييد مثال على ذلك.

إن هذا التباين في بنود الإنفاق على التعليم (شح في الإنفاق مع سوء التدبير) أدى إلى:

- بعثرة المرافق التعليمية في مستوى التعليم الأساسي والمتوسط
- فقر في المؤسسات الجامعية وقد ظهرت بعض المشاريع في الآونة الأخيرة عندما تفاقم الوضع ولكن بعد فوات الأوان.
- إفراط في الإنفاق على التكوين المهني دون تحقيق أي إنجازات تذكر على أرض الواقع
- استخلاص غير صحيح للبيانات المتوفرة حول الإنفاق على التعليم، فعلى ضعفه فإنه لا يؤشر الى تحقيق معدلات نمو حقيقية للمنظومة التعليمية نظراً " لتشوّه في بنود الإنفاق وسوء في توزيع الموارد أو توظيفها .

والآن ينبغي أن تطرح الأسئلة الآتية أمام المخططين وواضعي استراتيجية التعليم : -

- هل سيكون النمو الاقتصادي المتوقع في المستقبل كافياً لتمويل خطط ومشاريع إصلاح التعليم وتنميته؟
- هل نحتاج إلى زيادة في معدلات الانفاق على أولويات التعليم؟
- هل ندفع بتسخير الموارد المالية المحصلة من التعليم لإنفاقها على قطاع التعليم باعتبارها موارد إضافية من خارج الميزانية؟

مع التنبيه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار تداعيات الظروف التي نتجت عن قيام ثورة 17 فبراير المجيدة في عام 2011 وضرورة مساعدة الأيتام (أبناء الشهداء) ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة (الجرحي)، وإعادة التأهيل للعاملين (الثوار) في قطاع التعليم وخاصة المعلمين منهم، وذلك بشكل استثنائي لهذه الفئات. مع مداومة المتابعة لإعادة تأهيل أو صيانة أو استبدال المباني التعليمية التي تضررت أثناء تلك الأحداث.

ثانياً: أداء المنظومة التعليمية (الالتحاق، الاستقرار، الانتقال)

لقياس مستوى أداء المنظومة التعليمية، لا بد لنا من التعرض للجوانب الثلاثة التالية:

الالتحاق بالمنظومة التعليمية والاستقرار فيها والانتقال منها بالإضافة إلى:

التعرف على مدى استجابة النظام التعليمي للأهداف التي حددت له بشأن حالة المدرسة (أنماط التمدد) والمصير المدرسي لمن هم في سن الدراسة، والمصاعب التي تواجه إدارة موجات تدفق التلاميذ إلى مراحل التعليم المختلفة، ومن مرحلة إلى أخرى .

إن الجانب الذي اهتمت به المنظومة التعليمية في السابق هو محاولة قبول جميع من هم في سن الدراسة دون مراعاة للقدرة الاستيعابية وظهر ذلك واضحاً في:

- كثافة الفصل الدراسي والتي تجاوزت المستويات المعيارية بشكل غير مقبول تربوياً.
- توجيه التلاميذ والطلاب إلى تخصصات دون مراعاة المستويات التعليمية وملاءمة مرحلة التخصص لأعمارهم.
- اكتظاظ بعض التخصصات الجامعية (طب الأسنان مثلاً) ونقص في بعض التخصصات الأخرى (العلوم الأساسية مثلاً)
- عدم الاكتراث بإعداد المتسربين والفاقد من المراحل التعليمية المختلفة وتأثيرهم على النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

إن وضع التمدرس يملى على الاستراتيجية المرتقبة ما يلي:

- البحث عن مصادر المصاعب التي تواجه ادارة موجات تدفق التلاميذ الى مراحل التعليم المختلفة ومن مرحلة الى أخرى مع محاولة التمييز بين تلك العوامل المتعلقة بالاستحقاقات التعليمية (العرض) والعوامل الخاصة بطلب الأسر، والاعتبارات الاجتماعية (الطلب) وتقدير حجم كل من هذين العاملين لتحديد الأولويات التي يجب اعطاؤها للسياسات الهادفة الى تعزيز (العرض) مقابل تلك التي تتعامل بإيجابية مع (الطلب) .
- قياس الفاعلية الداخلية لكل مرحلة مع مقارنة عدد السنوات (من دون إعادة أو فاقد أو تسرب) وقياس الفاعلية الداخلية الشاملة كتلك المتعلقة بمكونات (الاتحاق والاستمرار والانتقال) في ظروف (الإعادة والفاقد والتسرب)
- مداومة إجراء الدراسات التحليلية والمسوحات المتعلقة بجوانب (الاتحاق والاستمرار والانتقال) في المنظومة التعليمية بشكل منتظم ومقارنة نتائجها بتلك التي تسجل في بلدان أخرى مختارة بغية تقييم أداء المنظومة ومعرفة مواطن ضعفها والاستفادة من ايجابيات المنظومات الأخرى في معالجة الصعوبات التي تواجه المنظومة الوطنية.

ثالثا: الإنفاق على التعليم

إن تحليل المنظومة التعليمية يقتضي دراسة عناصر عملية التحكم المالي في إطار قطاع التعليم، وينبغي أن يسمح هذا التحليل بإظهار أولويات الميزانية بين مستويات التعلم، ويميز بين الإنفاق في مشاريع التطوير والتنمية وبين النفقات الجارية المعتادة.

ان المتتبع لأوجه الإنفاق في العقود السابقة يلاحظ ما يلي:

- استهلاك المستلزمات والأدوات بمعدلات تزيد عن المعدل المعياري مع ملاحظة ارتفاع في التكاليف .
- الاختلاف بين الميزانيات المعتمدة والإنفاق الحقيقي وخاصة في مجال تنفيذ المشاريع والتنمية
- تضاؤل نسبة مخصصات التطوير رغم الحاجة إليه مقارنة بالنفقات في مجال المرتبات والمصروفات اليومية على أهميتها.
- المرونة الزائدة في الإنفاق مع تشعب جهات اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق على شؤون التعليم

- التوسع في التوظيف بدون معيار إداري سليم
- القصور والتقصير في توفير متطلبات العملية التعليمية بشكل متكامل ومناسب في كافة أنحاء البلاد
- الانحراف في التصرف في المال العام في ظل التسيب الإداري وعدم الانضباطية في الإنفاق
- عدم الربط بين أداء الخدمة التعليمية وتكلفتها

وتجدر الإشارة الى أن نشاط التحليل المالي في قطاع التعليم يتعدى جمع المعلومات الى عملية انتاج المعلومة استنادا" الى مصادر متنوعة وموثقة حول الاحصاءات المدرسية والتعليمية وبنود الصرف الحقيقية، وربط كل ذلك بالكثافة الطلابية وانتشار المؤسسات التعليمية. ونحتاج إلى إجراء دراسات مقارنة في مجال الإنفاق على التعليم تظهر السياسات المختلفة المتبعة في كل مستوى ونوع تعليمي .

ويمكن تبني المنهجية المستندة على نموذج محاكاة مالية يسمح بتقييم النتائج المالية للسياسات التي يمكن تصورها للمستقبل بدقة. مثلاً: كيف ستكون النتائج المالية عند تقليص حجم الصف، وتدريب المعلمين ورفع كفاءاتهم أو تأهيلهم ورفعهم الى مستوى تعليمي أعلى، وتحسين معدل الانتقال من التعليم الاساسي إلى التعليم الثانوي وإدخال التطبيقات الرقمية في إدارة العملية التعليمية؟

رابعاً : الفاعلية (الداخلية والخارجية)

إن تقدير نتائج عمل المنظومة التعليمية يقع في مكانة بارزة في عملية تحليل المنظومة التعليمية. ومن أهم الجوانب التي تقدر من خلالها نتائج عمل المنظومة التعليمية معدلات التمدرس وقدرة المنظومة على استقبال الأطفال عند بلوغهم سن الدراسة واستيعاب كل من هو في سن الدراسة ليجد مكاناً" له في المرحلة المناسبة له.

وفي هذا المستوى لا بد أن نتساءل بالدرجة الأولى عن: نوعية التعليم المقدم وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

يلاحظ في العقود الماضية - فيما يتعلق بهذا الجانب - ما يلي:

- عدم الرضى عن مستوى الأداء في مجال التعليم، والمبررات صادقة وتصل الى حد اليقين
- ضعف القدرة على توفير الاحتياجات وتقديم الخدمات التعليمية في جميع المناطق بما يلبي كل متطلبات هذه الاحتياجات والخدمات
- إنفاق الأموال الكثيرة وبذل الجهود المضنية في إعداد الخريجين والمتخصصين، ولكن نتيجة للتدني في مستوى الأداء وارتباك السياسات المطبقة، ارتفع معدل الفاقد وهبط مستوى معظم الخريجين لدرجة عدم قدرتهم على الايفاء بواجباتهم المنتظرة منهم في مواقع العمل فضلا عن اللامعيارية في التوظيف والإيفاد للدراسة والتدريب في الخارج.

إن الفاعلية تكمن في حسن أداء المنظومة، والذي يتم في مستوى التدريس ونوعية التعليم. بيد أن البيانات المتاحة حول نوعية التعليم نادرة، ويرتكز قياسها على التحاليل المنهجية لمستوى الطلاب والتي منها:

- مراقبة نوعية التعليم
- الاتجاهات المعيارية في الرياضات والعلوم
- تقويم مستوى القرائية (محو الأمية)
- برامج تقييم التحصيل التعليمي.

اذ تقدم هذه البرامج مقارنات تقديرية مباشرة حول عمليات التعليم في سن معينة (أو في مستوى تعليمي معين) وتمتد هذه الدراسات أحيانا" إلى مستوى (تحليل النظم التعليمية). وينجز هذا التحليل على المستوى الوطني من خلال قياس أداء المؤسسات والتعرف على أفضل الممارسات التربوية على هذا المستوى.

من المهم الأخذ بالاعتبار: نوعية التعليم في مستويات التعليم لما بعد مرحلة التعليم الأساسي مع الإشارة إلى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين: الفردي والجماعي وهو ما يسمى (الفاعلية الخارجية) وهي تكمل قياس (الفاعلية الداخلية)، ذات الطبيعة التقنية التي تميز عملية انتاج المعارف.

ولا نغفل – بطبيعة الحال – التدريب التقني والتكوين المهني لارتباطه بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي. مع ضرورة التركيز على منافع التعليم الاجتماعية، وهي آثاره على الصحة. وتنظيم الأسرة وتربية الأبناء، والحياة الاجتماعية والتوجهات الاقتصادية في المجتمع ومتطلبات المواطنة، وسوق العمل، وتوجيه الاعلام نحو طلب التعليم النافع، وتعليل تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم، والى المكاسب التي يحق للجميع أن يتوقعها من استثماراته في الرأس المال البشري.

خامسا : الإنصاف

يحتل تعزيز الإنصاف في التعليم والاهتمام به مكانة مركزية في توجيه النشاط التعليمي وتمويل المنظومة التعليمية، ويتحقق ذلك في بعدين:

أ – تحديد ما إذا كان الأفراد (الذكور و الاناث) يتمتعون بفرص التمدرس نفسها من خلال معاينة البيانات في مستويات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وفي المسار المدرسي (التخصص) بالاستناد إلى معايير لا يتحكم فيها الأفراد (كنوع الجنس، أو الموقع الجغرافي أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي).

ب – تحليل ما إذا كانت الموارد العامة في مجال التعليم توزع بإنصاف، وقياس ما إذا كانت نسبة تركزها لمصلحة بعض المجموعات المعنية دون سواها.

ويرتكز تحليل الإنصاف على توزيع الميزانية العامة للتعليم مع مراعاة اختلاف مسار التلاميذ المدرسي والمبالغ التي تنفقها الدولة على كل تلميذ في كل من المراحل التعليمية. ويلاحظ بأن غالبا ما يستفيد الأطفال من الطبقات الأكثر حظوة أكثر من غيرهم كونهم يمكنون في النظام التعليمي لمدة أطول وكونهم مهيين – بحكم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي – لتلقي الخدمة التعليمية بطريقة أفضل.

ويتفاقم انعدام الانصاف في التوزيع غير العادل للمنح الدراسية في التعليم العالي، حيث شاهدنا، - في السابق - توزيعا " معكوسا" للموارد المالية من الدولة الى الطبقات الأكثر غنى والأقرب إلى مراكز النفوذ.

هذا هو الوضع القائم في العقود السابقة. والموقف يتطلب معالجة لإحلال العدل والإنصاف في التعليم عوضا" عن الجور والمحاباة. والمخرج من هذه الإشكالية القائمة في الوقت الحاضر هو البحث عن المعايير المنهجية والواقعية لتوزيع الميزانية وتبني مبدأ اللامركزية الإدارية والتوزيع العادل للموارد والمنح بأسلوب نزيه يخدم المصلحة الوطنية ويرتقي بالمجتمع الى مراتب عليا.

سادسا : التنظيم الاداري

تعتبر مسألة إدارة الموارد مسألة حاسمة في ليبيا شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر في العالم، وهذا يبرر إحلال هذه المسألة مكانة خاصة في تحليل المنظومة التعليمية.

تتعلق مسألة إدارة الموارد بمسألة التسيير الاداري وبالتالي بتوزيع المهام والاختصاصات والموارد على الوحدات الادارية والمناطق الجغرافية والمؤسسات التربوية.

ولا عجب اذا نوهت بأن أهم عنصر ينبغي أن يهتم به التنظيم الاداري لقطاع التعليم هو (المعلم) ومن ثم ينبغي أن يكون للمعلم القدر المعلى في التنظيم الاداري سواء من حيث التعيين أو تحديد الواجبات أو الحقوق والاستحقاقات إلى جانب الاهتمام بإعداده قبل الخدمة، وتدريبه أثناءها، والاهتمام به بعد إنهاء الخدمة في الوظيفة العامة، والاستفادة من خبرته في كل مراحل حياته. ويوجد إلى جانب المعلم عناصر أخرى ينبغي أن يهتم بها التنظيم الاداري مثل: التلاميذ، وتخصصاتهم، ونشاطهم، وتسربهم، وانتقالهم من مرحلة الى أخرى وإدارة تدفقاتهم للسنوات والمراحل الدراسية. كل ذلك ينتظم بفعل هياكل وكوادر تكتسب أهميتها من الخدمات التي تقدمها إلى هذين العنصرين: المدرس والتلميذ.

إن ملامح المنظومة التعليمية في العقود الماضية تظهر في الآتي:

- تدني مستوى المعلم ماديا" ومعنويا" ومهنيا"
- النص على إلزامية التعليم لمرحلة التعليم الأساسي دون وضع ضوابط لتنفيذ هذا النص.
- مجانية التعليم في جميع المراحل والإنفاق مركزي دون وضع آلية لمعالجة هذا المبدأ في ظل انتشار المدارس والجامعات الخاصة، وقصور ولي الأمر عن مواجهة تكاليف الدراسة للأبناء.
- التباين في فرص التعليم من مسار الى آخر ومن منطقة إلى أخرى.
- نمطية المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم
- افتقار سياسة القبول في المؤسسات التعليمية المعيارية والتوازن والموضوعية
- وجود معدلات عالية للتسرب دون وجود بيانات موثقة تحدد أعدادهم وقدراتهم
- المخرجات في عمومها ليست في المستوى المطلوب نتيجة قصور الكثير منها عن أداء الوظائف الموكلة إليها

إن العنصر الذي يبرز نتيجة قصور وتقصير التنظيم الإداري في العقود السابقة عن القيام بواجبه على المستوى الوطني وصول كثافة الفصل الدراسي إلى أكثر من 25 تلميذاً ، في المقابل وصول معدل أستاذ / تلميذ إلى ما نسبة 5:1 - على وجه العموم - بل إن هذه النسبة وصلت في بعض المناطق إلى 3:1 .

لا يمكن القبول في أي منظومة تعليمية يراد لها أن تعمل ولو بالحد الأدنى من الكفاءة وبها هذه المعدلات سواء في اكتظاظ الفصل الدراسي أو وجود عدد من المعلمين الزائدين عن الحاجة. مما يثير التساؤل: العدد الإضافي من المعلمين والنقص الحاد في بعض التخصصات ومن ثم فإن الإشكالية القائمة تكمن في:

أ - المبنى المدرسي (العدد، والتوزيع الجغرافي، والتجهيزات بما يناسب الوظيفة ويغطي الحاجة)

ب - المعلمين (إعداداً وتدريباً، وإعادة تأهيل ومعيارية في التوظيف والتوزيع)

ومن نافلة القول التأكيد على الارتباط الوثيق بين الإدارة، والمنظومة التعليمية وما يتعلق بها من توظيف الوسائل والإمكانيات التعليمية المتوفرة على المستوى المحلي لإحداث تعليم فعلي ونوعي تتحقق من خلاله مستهدفات العملية التعليمية.

ومن الملاحظ أن الارتباط بين عملية التعليم في المدارس من جهة والمستلزمات التي تمتلكها المدارس من جهة أخرى هو ارتباط بسيط، والمطلوب:

- معرفة كيفية توظيف الوسائل والإمكانيات إلى نتائج ملموسة ومتجانسة في المؤسسات التعليمية.
- كيفية جعل التلاميذ يحصلون على أكبر قدر ممكن من التعلم من خلال الوسائل المتوفرة في هذه المدارس.

إن العمل المنتظر هو:

ربط سير العمل بالتمويل والأداء وإنجاز المقارنات بين ليبيا والدول الأخرى في المؤشرات الرئيسية للتسيير والتمويل والأداء

وينبغي أن تتم المقارنات من خلال فريق وطني وليس من خلال الاستشارات الخارجية المنعزلة في غياب العنصر الوطني والعمل الميداني.

القسم الثاني: مواطن الإخفاق في المنظومة التعليمية

تمهيد:

لا جدال في أن التعليم في ليبيا قد عانى أثناء فترة حكم الطاغية المقبور الأمرين جرّاء التهميش والمسخ والاستهزاء. مما أنتج مخرجات توصف - في عمومها - بالقصور عن القيام بما يتوجب عليها القيام به في حياتها العملية. ومن تميز أثناء تلك الفترة من حالات فردية استثنائية أو واعدة فهي مجهودات شخصية ومبادرات ذاتية من صنع الأفراد أنفسهم أو بفعل القلة التي كانت تسير التعليم وتراعي في الشعب الليبي الذمة والمسؤولية دون اكتراث لمن يشد إلى الخلف أو يثبط العزيمة وما أكثرهم في تلك الأيام. إن المنظومة التعليمية الرسمية آنذاك ليس في مخططها العملي تنمية البلاد أو تطويرها. والومضات التي حدثت في تكوين الأفراد أو في تقليل وتحجيم الخسائر الفادحة في المنظومة التعليمية هي من خارج المخطط.

هذه هي المحصلة التي انتهت إليها كافة أوساط الشعب الليبي ونؤيدها في ذلك عن اقتناع مبني عن تجربة وتحليل، ولكن بعيداً عن الاستنتاجات الذاتية، رغم صلاحيتها للدراسة. وبعيداً عن الملاحظات العرضية التي تحتاج إلى تأكيد بياني وإحصائي، نود التوجه نحو النتائج الموثقة التي يمكن استخلاصها من تقرير التنافسية (الشاملة) للفترة: 2010-2011 الصادر عن المركز العالمي للتنافسية والأداء التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي والذي اعتمد على بيانات عام 2010. ولم نضع في الاعتبار التقرير الذي أعد للفترة: 2011-2012 لاعتماده على بيانات 2011. وهذه السنة (2011) هي سنة فاصلة في تاريخ ليبيا الحديث، وسنؤرخ لما قبلها، ولما بعدها. فهذه السنة هي نهاية لمرحلة بغیضة متخلّفة استمرت مدة 42 عاماً، وبداية لعهد جديد. ولما كان عام 2011 مملوء بالأحداث الجسام، وشهد كبها" لمختطفى ليبيا الهاربين بها نحو المجهول، وإرغامهم على التسليم والاستسلام. وتوجه (ثوار) ليبيا إلى تغيير اتجاه البوصلة نحو الديمقراطية والتنمية والتطوير. إن أحداث عام 2011 لا تتضمن معلومات أو بيانات لها دلالة إحصائية في استخلاص الأحكام والنتائج ذات العلاقة بالتعليم والتنمية. وقد تم التركيز على بيانات تقرير 2010-2011 المعتمد على إحصائيات 2010 أو ما قبلها. إن البيانات حول التعليم في ليبيا المتضمنة في هذه الورقة يمكن اعتمادها مؤشرات في المستوى (صفر) ونستدل بها على التقدم المرتقب لليبيا الجديدة في ظل توجهات وأهداف ثورة 17 فبراير المجيدة المنتظر احرازه في مقبل الأيام.

نتائج من تقرير التنافسية العالمية:

حاول تقرير التنافسية العالمية (الشاملة) أن يوضح كيفية فهم وقياس النمو النوعي من منظار تنافسي يضع في اعتباره تشخيص التنافسية المستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتضمن مسحاً لعدد 139 دولة، واستند في تحليله على مؤشر التنافسية العالمية الشامل، وهو أداة تقيس الأسس الاقتصادية الجزئية والكلية للتنافسية الوطنية. ويمكن التعرف على مؤشر التنافسية لبلد ما - طبقاً لمنظور التقرير - من خلال المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الانتاجية في ذلك البلد. ويستند مؤشر التنافسية العالمية على العديد من العناصر التي تقيس كل منها جانباً من جوانب التنافسية، وتتوزع هذه العناصر إلى مجموعات تتكون من اثني عشر ركناً تنافسياً. وهذه الأركان هي:

- 1- البنية المؤسسية
- 2- البنية الأساسية
- 3- بيئة الاقتصاد الكلي
- 4- الصحة والتعليم الابتدائي
- 5- التعليم العالي والتدريب
- 6- كفاءة سوق السلع
- 7- كفاءة سوق العمل
- 8- نمو سوق المال
- 9- الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي
- 10- حجم السوق
- 11- تطوير الأعمال التجارية
- 12- الابتكار

يرصد مؤشر التنافسية الدولية التطور الاقتصادي في مجموعة من الأركان أثنى عشر ويقسمه إلى ثلاثة أنواع هي:

- أولاً: اقتصاديات تحركها العوامل وهي الأقل نمواً وتعتمد على الأركان الأربعة الأولى.
- ثانياً: اقتصاديات تحركها الكفاءة وتعتمد على الأركان الستة التي تلي الأركان الأربعة الأولى مباشرة.
- ثالثاً: اقتصاديات يحركها الابتكار وتعتمد على الركنين الأخيرين.

ويعطي التقرير أوزاناً لهذه المؤشرات حسب مرحلة التطور الذي ينتمي إليها الاقتصاد المعني. وله في ذلك خمس مراحل: من الأقل نمواً إلى الأكثر نمواً على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: تحركها العوامل
- المرحلة الانتقالية من الأولى إلى الثانية
- المرحلة الثانية: تحركها الكفاءة
- المرحلة الانتقالية من الثانية إلى الثالثة
- المرحلة الثالثة: يحركها الابتكار

وقد غطى التقرير خمس عشرة دولة عربية. وبالنظر في توزيع هذه الدول حسب مراحل تطورها ونمو اقتصادها ترد موريتانيا في مرحلة التطور الأولى (الأقل نمواً) بينما في المرحلة الانتقالية من الأولى إلى الثانية ترد: الجزائر ومصر، والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسعودية وسوريا، وترد الأردن ولبنان وتونس في المرحلة الثانية، والبحرين وعمان في المرحلة الانتقالية بين الثانية والثالثة والإمارات في المرحلة الثالثة (الأكثر نمواً).

ترتيب ليبيا في التقرير عام 2010

وبالنظر إلى ترتيب الدول (بمجموعها 139 دولة) حسب قيمة مؤشر التنافسية العالمية (الشاملة) الذي تتراوح قيمته من 1 إلى 7 نجد سويسرا في المرتبة الأولى بينما تشاد في المرتبة الأخيرة. أما الدول العربية فدولة قطر هي الأولى عربياً (بترتيب 17) والأخيرة عربياً هي موريتانيا (بترتيب 135) وقبل الأخيرة عربياً تأتي ليبيا (بترتيب 100).

إن هذا الترتيب العام لليبيا ناتج من ترتيبها في المؤشرات المتعلقة بالأركان الأثنى عشر الموضحة في الجدول الآتي:

موقع ليبيا	القيمة (7-1)	الركن
88	4.20	(أ) المتطلبات الأساسية
111	3.34	البنية المؤسسية
95	3.22	البنية الأساسية
7	5.72	بيئة الاقتصاد الكلي
115	4.53	الصحة والتعليم الابتدائي
127	3.19	(ب) "محسّنات الكفاءة"
95	3.63	التعليم العالي والتدريب
134	3.20	كفاءة سوق السلع
139	2.81	كفاءة سوق العمل
130	2.99	نمو سوق المال
114	2.87	الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي
69	3.64	حجم السوق
135	2.62	(ج) "الابتكار وعوامل التطور"
136	2.86	تطور الأعمال التجارية
131	2.38	الابتكار

أن موقع ليبيا التنافسي المتأخر (الترتيب 100) رغم البنية الاقتصادية الكلية المستقرة المتوفرة لها (كما توضح قيمة المؤشر : بيئة الاقتصاد الكلي) يفسره كونها كانت تواجه صعوبات كبيرة ومخترقات خطيرة متعلقة بعدم كفاءة أسواق السلع والعمل والمال بالإضافة إلى البنى الأساسية غير المتطورة والمستوى المتدني لتبني التكنولوجيا، وسوء الإدارة وعدم الحرص في مجال الانفاق، وغير ذلك من المعوقات التنموية. والتي ما هي إلا أعراض لأزمة نظام الحكم في ليبيا آنذاك.

مؤشرات في التقرير لها علاقة بالتعليم في ليبيا:

نتناول - الآن - مؤشرات لثلاثة أركان لها علاقة مباشرة بالتعليم في ليبيا وهي:

- الصحة والتعليم الابتدائي (الركن 4)

- التعليم العالي والتدريب (الركن 5)

- الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي (الركن 9).

وذلك وفق السياق التالي:

أولاً : التعليم الابتدائي

يتضمن هذا الركن مؤشرين لهما علاقة مباشرة بالتعليم وهما:

- 1- نوعية التعليم الابتدائي الذي تحصل على قيمة (2.5) وكانت ليبيا في الترتيب (128) لهذا المؤشر من (139 دولة) وهي الأخيرة على مستوى الدول العربية.
- 2- نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والذي لم تظهر له أي قيمة بسبب عدم توفر البيانات المتعلقة به ويلاحظ أن هذا المؤشر ذو طبيعة كمية، وقد يعطي إسقاطات ظاهرها يحسب للمنظومة التعليمية في ذلك الوقت، ولكنها مبطنة بمزاعم بالانجازات التي لا تخرج عن الدعاية والإعلام بسبب الزج بالتلاميذ للتسجيل في مواقع تسمى مدارس تفتقر إلى أدنى معايير المؤسسات التعليمية. فضلاً عن أن غياب المعلومات يشير إلى ضعف الإدارة وعدم قدرتها على التوثيق وتوفير المعلومات. بل إن الثقافة التي حاولت السلطة آنذاك غرسها هي حجب المعلومات والإحصاءات بدعوى السرية والكتمان. ولم يكن ذلك إلا ستاراً للعجز واللامبالاة. وقد يكون مرد ذلك أيضاً البعد عن التعرض للنقد وكشف عيوب المنظومة التعليمية وعجزها.

ثانياً: التعليم العالي والتدريب

ويتضمن هذا الركن المؤشرات الثانوية التالية:

- 1- الالتحاق بالتعليم ويشمل:
 - (أ) نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والتي كان لليبيا فيه عام 2006 الترتيب 48 على المستوى العالمي والترتيب الرابع على المستوى العربي. وهذا يشير إلى مقدار اهتمام السلطات في ذلك العهد بالتظاهر بإدخال الطلبة للمؤسسات التعليمية. وظهر (الكم) واضحاً كنتاج طبيعي لحركة النمو السكاني في المناطق المختلفة الذي أملى إنشاء الفصول الدراسية لهذه المرحلة من التعليم.
 - (ب) نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، والتي كان لليبيا فيه عام 2008 الترتيب 37 على المستوى الدولي والترتيب الأول على المستوى العربي. وما كان ذلك إلا بسبب المسار الوحيد المفتوح للطلبة خريجي المرحلة الثانوية من التعليم وهو الالتحاق بالتعليم في المرحلة الجامعية، ونتيجة أيضاً " للضغط الاجتماعي نحو ضرورة وجود مؤسسات للتعليم العالي، وامتصاص القوة الشبابية الفاعلة في مؤسسات تسمى بالتعليم العالي لإلهائهم وذر الرماد في عيونهم. ووجدت منظومة التعليم السابقة الحل في نشر الجامعات والمعاهد العليا على غير هدى لاستقطاب الطلبة بأعداد كبيرة بدون سياسة واضحة لتنسيب الطلاب إلى تخصصات مفيدة أو مراعاة نوعية التعليم كما يظهر ذلك في المؤشرات المتعلقة بهذا الجانب.

2- نوعية التعليم ويشمل:

(أ) – نوعية النظام التعليمي والتي كان لليبيا في العام الدراسي 2009-2010 الترتيب الأخير عالمياً وعربياً بقيمة (2.0) والتي تتساوى فيها مع أنغولا صاحبة الترتيب (139).

(ب) – نوعية تعليم الرياضيات والعلوم والتي كان لليبيا في العام الدراسي 2009-2010 الترتيب (113) على مستوى (139) دولة في العالم والترتيب قبل الأخير على المستوى (15) دولة عربية.

(ج) – نوعية مدارس (كليات) الإدارة والتي كان لليبيا الترتيب (137) من (139) دولة والترتيب الأخير على مستوى 15 دولة عربية.

(د) - الوصول إلى الانترنت في المدارس والتي كان لليبيا في العام الدراسي 2009-2010 الترتيب 129 على مستوى 139 دولة في العالم والترتيب 13 على مستوى 15 دولة عربية.

3- التدريب أثناء العمل، ويشمل:

(أ) - توفير الأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية محلياً والتي كان لليبيا في العام الدراسي 2009-2010 ترتيب (134) في (139) دولة والترتيب قبل الأخير في (15) دولة عربية.

(ب) - تدريب المعلمين والتي كان لليبيا فيه أثناء العام الدراسي 2009-2010 ترتيب (110) في 139 دولة والترتيب 12 من 15 دولة عربية.

ثالثاً: الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي؛ ويشمل:

(1) توفر آخر التكنولوجيات والتي كان لليبيا فيه الترتيب 96 من 139 دولة وترتيب 12 على مستوى 15 دولة عربية.

(2) مستخدمي الانترنت والتي كان لليبيا فيه الترتيب (116) في 139 دولة والترتيب قبل الأخير في 15 دولة عربية.

(3) الاشتراكات في الانترنت ذي النطاق العريض والتي كان لليبيا فيه الترتيب 110 في 139 دولة والترتيب الأخير في 15 دولة عربية.

(4) عرض نطاق الانترنت والتي كان لليبيا فيه الترتيب 109 في 139 دولة والترتيب الأخير في 15 دولة عربية.

(5) الخطوط الهاتفية الثابتة؛ والتي كان لليبيا فيه سنة 2009 الترتيب (74) من 139 دولة والترتيب السابع من 15 دولة عربية.

(6) اشتراكات الهاتف النقال والتي كان لليبيا فيه عام 2009 الترتيب (90) من 139 دولة والترتيب الحادي عشر من 15 دولة عربية.

مؤشرات التعليم الخاصة بليبيا لسنة 2010 أو ما قبلها

رمز المؤشر	اسم المؤشر	قيمة المؤشر (7-1) أو %	موقع ليبيا دولياً (139-1)	موقع ليبيا عربياً (15-1)
4.09	نوعية التعليم الابتدائي	2.5	128	15
4.10	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	-	-	-
5.01	نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	93.5%	48	4
5.02	نسبة الالتحاق بتعليم المرحلة الثالثة	55.7%	37	1
5.03	نوعية النظام التعليمي	2.0	138	15
5.04	نوعية تعليم الرياضيات والعلوم	3.1	113	14
5.05	نوعية مدارس الإدارة	2.2	137	15
5.06	الوصول إلى الانترنت في المدارس	2.3	129	13
5.07	توفر الأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية محلياً	2.7	134	14
5.08	مدى تدريب المعلمين	3.4	110	12
9.01	توفر آخر التكنولوجيا	4.4	96	12
9.04	مستخدمي الانترنت	5.5%	116	14
9.05	الاشتراكات في الانترنت ذي النطاق العريض	0.2%	110	15
9.06	عرض نطاق الانترنت	0.5 ميغابت بالثانية لكل 10.000 نسمة	109	14
2.08	الخطوط الهاتفية الثابتة	17.1%	74	7
2.09	الاشتراكات في الهاتف النقال	77.9%	90	11

اخفاقات المنظومة التعليمية في ليبيا في سنة 2010 أو ما قبلها:

يلاحظ أن ترتيب ليبيا في عام 2010 على وجه العموم متأخر دولياً وعربياً إذ نجد التدني واضحاً في كافة المؤشرات عدا مؤشر الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي ومؤشر الخطوط الهاتفية الثابتة. لقد احتلت ليبيا في عام 2010 الموقع الأخير دولياً وعربياً في نوعية مدارس وكليات الإدارة مما يعكس الوضع الإداري في البلاد. واحتلت الترتيب الأخير عربياً في:

- نوعية التعليم الابتدائي
 - نوعية النظام التعليمي
 - الاشتراكات في الانترنت ذي النطاق العريض
 - عرض نطاق الانترنت.
- والترتيب قبل الأخير عربياً في كل من:
- نوعية تعليم الرياضيات والعلوم
 - توفير الأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية محلياً
 - مستخدمي الانترنت.
- ومستوى متدن في:
- الوصول إلى الانترنت في المدارس
 - تدريب المعلمين
 - توفير آخر التكنولوجيات.

إن الترتيب المتدني على المستوى العالمي والأخير عربياً متعلق بموضوع في غاية الأهمية من حيث تربية النشء وإعدادهم لمراحل تعليم لاحقة ألا وهو نوعية التعليم ونوعية النظام التعليمي، بالإضافة إلى التدني في كل من: نوعية تعليم الرياضيات والعلوم، وتوفير الأبحاث التخصصية، والخدمات التدريبية محلياً، وتدريب المعلمين، والوصول إلى الانترنت في المدارس. إن هذا الوضع يؤثر على تأهيل الجيل الجديد بكامله. وبهذا يصبح من الضروري أن تضع إستراتيجية التربية والتعليم وإستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي – اللذين هما قيد الإعداد – في أعلى سلم أولوياتهما معالجة هذه الجوانب المتدنية في منظومتنا التعليمية. هذا هو الوضع القائم للنظام التعليمي عشية انطلاق ثورة 17 فبراير المجيدة. وتمثل البيانات والإحصائيات المتعلقة به والمتضمنة في التقرير الدولي نقطة النهاية لما وصل إليه التعليم في عهد حكم الاستبداد، ونقطة البداية للعمل المنتظر في المستقبل.

القسم الثالث: استراتيجية التطوير

الحاجة إلى استراتيجية التطوير

التعليم نشاط اجتماعي يتطور مع المجتمع. ورتابة نظام التعليم وثباته يتعارض مع المكونات الديناميكية للمجتمع ونموه، خاصة بعد أن خاض هذا المجتمع (حرب تحرير) للتخلص من القيود التي كبله بها نظام استبدادي يتحكم فيه فرد بفكر بدائي يسعى لتمجيد هذا الفرد وإهلاك ما سواه. وما كانت الخطط والبرامج الدراسية والتعليمية استثناء من ذلك. وبعد الانتصار الذي تحقق على هذا الحكم البغيض يتقدم المجتمع نحو تبوء مكانته الطبيعية بين المجتمعات، تلك المكانة التي حرم منها بقرار من مركز النفوذ في العقود الماضية.

إن التغيير المطلوب للمنظومة التعليمية هو تغيير نحو الأفضل، بل هو تغيير جذري في مكونات المنهج الدراسي، والهيكل التنظيمية، ونوعية المخرجات، وضوابط ومعايير الالتحاق المدرسي وفق رؤية جديدة من صنع كافة أفراد المجتمع. وليس حسب أهواء فرد أو املاءات جهة غير ذات صفة كما كان يحدث في السابق.

إن هذا المنظور يؤسس للتغيير المنشود إلى جانب أسس أخرى عامة تستند على الطلب الاجتماعي للتعليم وما تؤشر إليه الأشكاليات التي تواجه التعليم نتيجة رواسب من الماضي، والتي منها:

- زيادة معدلات الانفاق على التعليم دون اكتساب إنجازات على أرض الواقع تترجم هذه المعدلات .
- إقبال الجهاز الإداري والتدريسي وإرهاقه بعدد من الموظفين يزيد عن الحاجة وخاصة في مجال تعيين المعلمين غير المؤهلين تربوياً" في الوقت التي يظهر فيه العجز في الملكات الإدارية والفنية ونقصاً" في المعلمين ذوي التخصصات الأساسية (الرياضيات الفيزياء، واللغة العربية واللغة الانجليزية)
- الاستياء من مستوى الأداء والذي ظهر في تدني مستوى الخريجين بشكل عام مع استثناءات متميزة لا يرجع الفضل فيها إلى النظام التعليمي آنذاك.
- نقص الوسائل والمستلزمات التعليمية.

ومن نافلة القول التأكيد بأن نتائج المنظومة التعليمية تظهر في الإنتاج، وإنتاج التعليم: معرفة، وتنمية بشرية. وهذا الإنتاج لا تتجلى جدواه إلا بعد مرور سنين طويلة، أي بعد أن يكون العديد من أعضاء الإدارة التعليمية بمن فيهم المعلمين قد غادروا الميدان. لهذا يتطلب التبصر الواعي والمكثف لجميع مكونات المنظومة التعليمية من قبل جميع المعنيين بنشاط المؤسسات التعليمية وخدماتها.

إن الاشكالية التي واجهتها المنظومة التعليمية في السابق تكمن في:

أ - الارادة السياسية حيث لم تكن تلك الإرادة مع اصلاح التعليم بل عملت بمنهجية على إفساده.

ب- النظام التعليمي نفسه بجميع مكوناته من: سلم تعليمي، هيكل اداري، مناهج دراسية ثابتة، قوالب تعليمية رتيبة، طرق تدريس تقليدية، أساليب تقويم نمطية، ومستلزمات تعليمية غير متكاملة.

وهذا يملي علينا التعبير عن الإرادة السياسية بدون مراة نحو الاصلاح والتطوير، وإمعان النظر في الاشكاليات الموضوعية التي يعاني منها النظام التعليمي ومواجهتها بطرق غير تقليدية ومنهجية جديدة ومتجددة.

محددات استراتيجية التعليم:

لا أرمي - في هذا القسم - إلى رسم استراتيجية لتطوير لقطاع التعليم وإنما أسعى الى الاشارة الى الأسس التي يمكن أن تركز عليها عملية إعداد استراتيجية المنظومة التعليمية، مع التنبيه إلى أن جملة من المقترحات حول مرتكزات الاستراتيجية المرتقبة قد سبق ذكرها في القسمين السابقين من هذه الورقة وهي وما ذكر في (القسم الأول) حول عناصر تحليل المنظومة التعليمية المتضمنة في المحاور التالية:

- السكان واقتصاديات التعليم
- إدارة المنظومة التعليمية (التسجيل المدرسي، الاستمرار في الدراسة، الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو الخروج إلى سوق العمل)
- الإنفاق على التعليم باعتباره استثماراً " وليس استهلاكاً"
- الفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية للمنظومة التعليمية
- الإنصاف في الخدمات التعليمية والمساواة بين الجنسين والعدل في توزيع الموارد التعليمية
- التسيير الإداري والهيكل التنظيمي

وما ورد في (القسم الثاني) حول مواطن الإخفاق في المنظومة التعليمية والآراء التي قد تمت الإشارة إليها بهدف الأخذ بأسباب التغلب على هذا الإخفاق من ذلك:

- مراجعة الخارطة المدرسية وتوزيع التخصصات في المدارس والكليات الجامعية
- الاهتمام بكل من: نوعية التعليم ونوعية النظام التعليمي
- توسيع الاستفادة من تقنيات المعلومات وتوظيفها في التعليم
- تدريب المعلمين

وقد أجد نفسي في حل من إعادتها إلا عندما يقتضي المقام ذكر بعضها.
وترتكز مكامن القوة في المنظومة التعليمية في القدرة على المواءمة بين:

- القيود المحددة لنشاط المنظومة التعليمية
- الطلب على الخدمة التعليمية
- العرض الذي ينبغي أن تقدمه المنظومة
- الضوابط الاجتماعية والثقافية

وفيما يلي عرض موجز لهذه المحددات:

1- القيود المحددة لنشاط منظومة التعليم

أ- القيود المادية (محدودية الميزانية والموارد المالية) والتي تحول دون تحقيق ما يصبو إليه المجتمع من منظومته التعليمية، فمثلا تحول القيود المادية دون التوسع في التوظيف وخاصة في تعيين المعلمين في مرحلة معينة بما يغطي التخصصات المستهدفة في تلك المرحلة، أو عدم القدرة على بناء عدد من المدارس والفصول الدراسية لعدم قدرة جهات ووسائل التنفيذ على ذلك.

ب- القيود الديمغرافية، إذ أن زيادة السكان في منطقة معينة تؤدي الى اكتظاظ الفصول الدراسية في تلك المنطقة، أو نزوح السكان عن منطقة ما مما يجعل الفصول الدراسية بها أكثر من الحاجة، فضلا عن أن نجاح السياسة التعليمية في مرحلة تعليمية معينة (الابتدائية مثلا) يؤثر بسرعة كبيرة على الطلب في المراحل التي تليها.

وإذا وضعنا حجم التخصصات في المراحل اللاحقة، يمكن أن نقف على الصعوبات والتحديات التي تواجهها المنظومة آنذاك.

ج- القيود الاقتصادية والتي تفضي إلى أن أي قرار بتمويل بقدر معين يفرض أعباء على الميزانية ويتطلب مخصصات إضافية، أو يكون التنفيذ على حساب نشاط آخر، بالإضافة إلى تأثير الإدارة - بشكل لا إرادي - بالمستوى الاقتصادي للمنطقة التي تقدم فيها الخدمة التعليمية مما يدفعها إلى عدم الإنصاف أو الشطط في التقديرات المادية. فضلا عن أن الظروف الاقتصادية للأسرة قد تؤثر في دراسة الطالب أو الطالبة أو العزوف عن الاستمرار في الدراسة.

د- الضوابط الاجتماعية والثقافية. فالطلب الاجتماعي على التعليم والحرص على دراسة مجال معين، وتميز الذكر عن الأنثى في بعض المناطق، والضغط على أي منها دون الآخر من قبل الأسرة في دراسة تخصص معين دون غيره، أو الانسحاب من البرنامج الدراسي للمكوث في البيت لأسباب ثقافية أو اجتماعية، كل ذلك يضع عراقيل وإشكاليات أمام المكلفين بإعداد الخطط التعليمية وإستراتيجية القطاع بشكل عام.

إن التعامل مع هذه القيود في إعداد الاستراتيجية يكون بتفهم قطاع التعليم بأنه ديناميكي متحرك ويعتمد على حساب التفاضل والتكامل الوظيفي لجدول البيانات والمعلومات. حساب التفاضل بين المعطيات والإمكانات المتاحة لتتسجم مع الأولويات، وحساب التكامل بين (الطلب) و (العرض) ليكون (العرض) ملائماً مع (الطلب) في كثير من الجوانب إن لم يكن جميعها. ويساعد في هذا الجانب الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة ب:

- التوزيع السكاني
 - عدد التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات التعليمية
 - عدد المعلمين (احتياطي، مستجد، محتاج الى تدريب، زائد عن الحاجة، واعد بأن يكون مفيداً" في سلك التدريس أو الإدارة أم لا... الخ)
 - بيانات حول الانتقال من صف إلى صف في المرحلة التعليمية نفسها، والانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى.
 - التدفقات الطلابية من مؤسسات التعليم الخاص واليها.
- 2- الطلب على الخدمة التعليمية:

إن الطلب على الخدمة التعليمية مبرر لجميع فئات الشعب وفي كل الأماكن ومن المحتم أن تستجيب المنظومة إلى الطلبات المعتادة. بيد أن هذه الطلبات قد تفوق قدرات المنظومة التعليمية خاصة عندما تتوجه الطلبات نحو الجزئيات والتفاصيل التي قد تضيف أعباء على صانعي القرار ورأسمي الاستراتيجية، من ذلك - مثلاً - :

- الطلب بربط المؤسسة التعليمية بالمنطقة التي تقع فيها والتعامل بإيجابية مع توصيات مجلس أولياء الأمور مع الدعوة إلى تفعيل هذه المجالس.
- العمل على الإعداد الجيد لتلاميذ وطلاب المؤسسة التعليمية ليكونوا مؤهلين بمؤسسات تعليمية ذات مستوى أعلى أو الالتحاق بسوق العمل بالقدرة والكفاية المطلوبين.
- تنوع التخصصات في مرحلة التعليم المتوسط والعالي بحيث نكون في مكان قريب من الأحياء السكانية التي يقطن فيها طالبو هذه التخصصات.

ان مثل هذا الطلب قد يكلف الادارة موارد مالية عالية، والسؤال حول الجدوى من ذلك وهل توجد بدائل بحيث يتم تحقيق هذه الطلبات في ظل الموارد المالية المتاحة.

3- العرض المقدم من المنظومة التعليمية

إن العرض المقدم من المنظومة التعليمية هو المعتمد في الخطة وتسمح به الموارد المالية. ولكن مدى مقاربة هذا العرض للطلب ومدى استجابته للأهداف المرسومة يبقى دائماً محط نقاش وحوار بين المؤسسات الخدمية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطط التعليمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني من جهة أخرى.

ومن أهم عناصر العرض هي التخصصات التي يمكن أن تكون متاحة للطالب، وفي هذا الإطار لا بد من التعامل مع التساؤلات التالية:

- هل السلم التعليمي بوضعه الحالي كاف؟

- تعليم أساسي تسع سنوات (!)
- تعليم ثانوي (بتخصصات دقيقة لم نتأكد بعد من: ملائمتها للعمر الزمني للتلميذ وتوافقها مع مراحل التعليم المختلفة، وارتباطها بمستقبل الطالب)
- تعليم جامعي وعال بتخصصات تقليدية وأنماط من التعليم تفتقر الى التجديد والتطوير.
- وهل الوعاء الزمني مناسب، أم ينبغي إعادة التفكير في هذا السلم التعليمي والوعاء الزمني المخصص له.
- ما هو مفهوم الأمية؟ وماذا بعد الأمية الأبجدية؟
- كيف نعالج التسرب من الدراسة وتغيير المسار لعدد من التلاميذ والطلاب عند الحاجة؟
- متى يبدأ الطالب في اكتشاف مواهبه وقدراته؟ وما هو الرصيد المعرفي الذي ينبغي على التلميذ والطالب الحصول عليه حتى يصبح قادراً" على اختيار المسار الدراسي الذي يناسبه؟
- كيف يمكن أن يتحرر التلميذ والطالب من تأثير الأسرة – الابوين على وجه الخصوص – في اختيار المسار الدراسي الذي يناسبه؟

نحن نتفهم وجود تأثير غير مباشر على الطالب في اختيار التخصص الذي يدرسه، فالأب قدوة لابنه، والمجتمع حاضن لأفراده يتأثرون بقيمه وعاداته، وهم مسكونون بالنظرة الاجتماعية للمهن السائدة فيه، ويترقبون المردود الاقتصادي بعد التخرج، وينشبعون وجدانياً بالالتحاق بالمسار الدراسي الذي يسلكونه . كل ذلك له تأثير على اختيار المسار الدراسي، وانعكاس على التخصص الذي يختاره الطالب. ولكن أيضاً هناك الخوف من الفشل، والنظرة المحبطة من تغيير المسار، وهدر الجهد والمال في سبيل هذا وذلك، كل ذلك يضبط عملية الاندفاع إلى اقتحام مجال دراسي غير محسوب للعواقب.

وأخيراً: ما التشريعات اللازمة لتنظيم عمل المنظومة التعليمية في مجال إلزامية التعليم ومجانيته واختصاصات ومواصفات المؤسسات التعليمية ونظام الدراسة وجودة التعليم في ظل انتشار مؤسسات التعليم الخاص وتحملها لقسط من أعباء العملية التعليمية عن الدولة؟

تأسيس الاستراتيجية:

يمكن رسم ملامح الوضع العملي والبرامجي والمؤسسي والمادي والمالي للمنظومة التعليمية استناداً إلى ما يمكن تسميته (سنة الأساس). وفي هذا الصدد يمكن اقتراح سنة 2010 وما طرأ على المنظومة ومكوناتها من تغيير سنة 2011 وما تحقق في هذا العام (2012) من نتائج ايجابية تحسب لصالح المنظومة رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، يمكن أن يكون ذلك أساساً لنطلق منه في دراسة مختلف الخيارات لسياسة تعليمية ملائمة. ونجد عندها بعض الأسئلة البديهية تعرض نفسها مثل:

- هل يمكن - على سبيل المثال - توظيف العدد المتدفق من المعلمين؟
- ما هو الخيار الأنسب الذي يمكن تنفيذه على الصعيد الوطني؟
- ما الذي يجب أن يرصد في الميزانية وتقدمه وزارة المالية (التمويل) وما يمكن أن يقدمه مجلس الوزراء (القرارات) وما يمكن أن يقدمه المؤتمر الوطني العام (القوانين والتوجيهات)؟
- هل يمكن للإصلاحات المقترحة أن تنال موافقة الجهات الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني وتلقي قبولا لدى الرأي العام؟
- هل يجب في هذا الإطار اتخاذ تدابير مرافقة ووضع جدول زمني محدد؟
- هل نحتاج إلى برامج تدريبية مهنية ليست فقط في مجال التدريس وإنما أيضاً في مجال إعداد وتدريب الكوادر الفنية (مشرفي المعامل الدراسية، الموجهين التربويين والمشرفين الاجتماعيين، أعضاء الإدارة المدرسية، خبراء التقويم والقياس - الامتحانات - الإحصائيين التربويين، أمناء المكينات المدرسية ... الخ)؟

- ما هي أولويات القطاع ؟ هل هي مرحلة التعليم الابتدائي (الأساسي) أو التعليم التقني والتكوين المهني أو إعداد المعلمين أو المبنى المدرسي؟
- ولما كان من أهداف التعليم الأساسي هو سد أحد منابع الأمية، فما هو موقع برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة في خطة التعليم؟

ينبغي أن تهتم الاستراتيجية أيضا بالخارطة المدرسية وتوزيع المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء ليبيا . وهذا يتطلب دراسة الوضع السكاني والديمغرافي للبلاد والتعاون في ذلك مع مصلحة الإحصاء والتعداد والهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مما يحتم على الدولة الاهتمام بهذه المرافق . إن هذا التوجه يجنب القطاع الوقوع في إهمال المدارس البعيدة، وتفاوت نسب استقبال التلاميذ في المرحلتين: الأساسي والثانوي، والتضارب بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية والتي تظهر في أوضح معانيها في الإيفاد للخارج سواء للعمل أو الدراسة، حيث يبدو في أغلب الأحيان أن الطلب على الخدمة التعليمية لا يخضع لمعايير منضبطة في التوزيع المتوازن لهذه الخدمة وفرص التعليم المستندة على المتطلبات الموضوعية والإمكانيات المتاحة. ومن ثم لا بد أن تتضمن الاستراتيجية كيفية تحقيق الإنصاف في ظل الموارد المتاحة وتلبية الطلب الاجتماعي للتعليم وفق المعايير والمنهجيات المعتمدة والمواءمة بين العرض والطلب في ظل عدم كفاية العرض لسد الطلب وصعوبة مواجهة الضغط الاجتماعي المبرر لهذا الطلب.

إن إدارة مركز التوثيق القطاعي المكلف بتجميع الإحصاءات المدرسية وتحليلها ينبغي أن تتواصل بشكل فاعل مع الجهة المكلفة بإعداد ميزانية القطاع . وهذه وتلك ينبغي أن تفتح مع إدارة التخطيط بالوزارة قناة تواصل شاملة ومرتبطة مع الجهة المكلفة بالتقويم والقياس (الامتحانات) في وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى (المالية، العمل الصحة، الاتصال، المعلومات الخ ..) التي تمتلك عناصر مهمة لصياغة الرؤيا الكلية المطلوبة لرسم استراتيجية قطاع التعليم وخطته السنوية.

نموذج المحاكاة

لتكون الاستراتيجية أقرب إلى الواقع ينبغي أن تستند على نموذج محاكاة يتم إعداده خصيصا لغرض الاستراتيجية يأخذ في الاعتبار الأهداف التي يمكن تحقيقها، وتدفعات التلاميذ والطرق البديلة للتسيير ونتائجها على الصعيدين:

- المادي (بناء الفصول الدراسية، توظيف وتدريب المعلمين، المستلزمات التعليمية بما فيها الكتب المدرسية، الخدمات الطلابية... الخ)

- المالي (المخصصات من الميزانية العامة، الموارد التي يمكن أن تتوفر من مصادر خارج الميزانية، امكانيات التعليم الخاص .. الخ)

والمخرجات (توصيفها، قدراتها، مساراتها)

قرار اعتماد الميزانية:

إن الحجج بجدوى الميزانية وضرورتها ينبغي أن تكون قوية لدرجة أن يكون قرار اعتماد ميزانية قطاع التعليم بيد وزارة التربية والتعليم وليس بيد وزارة المالية.

لا يجوز في ظل هذه المعطيات والطلب الضاغط على الخدمات التعليمية أن تتحكم وزارة المالية في بعض مطالب التمويل والاتجاه الى التخفيض الذي غالباً ما يكون بعيداً عن الواقعية ويفتقر الى الرؤية العلمية التي استندت عليها الخطة المقدمة. ويغلب على اقتراحات المالىين من هذا النوع العشوائية والارتجالية، فينبغي أن نتوقف عن مبدأ تمرير الميزانية نفسها من سنة الى أخرى مع زيادة نسبة مئوية زهيدة في جملة الموارد المقدره، ونستبدلها بمنهجية المراجعة العلمية التي لا تراعي فقط القيمة النقدية ولكن أيضاً البرامج المستهدفة بما تتضمنه من مكونات موضوعية وأهداف إجرائية مبررة وتلبية لحاجات ملحة واستشراف لمستقبل نسعى إلى أن يكون زاهراً.

نعم، إن ضخ أموال في قطاع التعليم قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإصلاح، ولكن لا بد منه (فهو ضروري وغير كاف) على أن يصاحب هذا الضخ إدارة فاعلة لتوظيف هذه الموارد التوظيف الأمثل، و لا بد أن نأخذ في الاعتبار - إلى جانب ذلك - عامل الوقت ونوفق بين:

الفترة الزمنية التي نحتاجها للتفكير والتأمل وبين الفترة التي ينبغي أن ترسم فيها الخطة ويصدر القرار، والفترة التي نحتاجها الى التنفيذ لينتهي في الوقت الذي نكون فيه مستعدين للاستفادة من المنتج بالفائدة القصوى. مراقبة أنفسنا في التريث والموالاته من ناحية والتسرع في اتخاذ القرار وتنفيذه من ناحية أخرى، فينبغي أن لا نركن إلى التريث حتى لا تفوتنا فرصة اتخاذ القرار والتنفيذ في الوقت المناسب، وأيضاً لا نبالغ في التسرع في اتخاذ القرار والتنفيذ في ظل أخطاء وتجاوزات محتملة الوقوع تضر بالمصلحة ولا تحقق غاية .

التحديات:

لا بد للإستراتيجية أن تعالج التحديات المتوقعة للقطاع ومنها:

- ضمان جودة التعليم وتلبية رغبة مؤسسات المجتمع المدني في ذلك ومراقبة القطاع الخاص (المدارس والجامعات) لضمان هذه الجودة وصونها واستمراريتها.
- تنمية القدرات والمهارات في المجالات الفنية لقطاع التعليم.
- إصلاح الإدارة بما في ذلك إجراء عملية التوازن بين العدد والنوع الذي يحتاجه القطاع من الإداريين والمعلمين وبين العدد المتوفر منها وبين الضغط الاجتماعي والاقتصادي على التوظيف في قطاع التعليم.
- تحقيق أهداف التعليم للجميع بما في ذلك محو الأمية.
- معالجة الانقسام بين القناعات – الظاهرية أحيانا – لدى أعضاء الإدارة الوسطى والممارسات الفعلية، فمثلا يلاحظ أن العديد من المسؤولين على وعي كامل باحتياجات محو الأمية والتعليم غير الرسمي، ولكن لا نلاحظ انجاز على أرض الواقع في هذا المجال يحاكي الوعي به لدى المسؤولين. بل نجد تحديات وصعوبات تظهر في عدم كفاية التدريب وضعف الامكانيات المادية وتدني مستوى معلمي محو الأمية وعدم فاعلية التواصل بين التعليم غير الرسمي والدعم المتوفر له.
- النقص في المعلمين المؤهلين
- تدني مستوى بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية كما " ونوعا" .
- كثرة المعلمين غير المؤهلين التي تقف ضد إتاحة الفرص لتوظيف خريجين جدد قد يكونون أكفأ من المعلمين القداماء.
- تدني صناعة الكتاب المدرسي

مقترح بتسمية مؤسسات لقطاع التعليم:

أرى أن تضع الاستراتيجية في الاعتبار انشاء مؤسسات مثل:

- مفتشية عامة للتعليم (للرقابة الداخلية) تختص بمراقبة ومتابعة وتقييم جميع مرافق التعليم ونشاطاته دون استثناء ومعالجة الأخطاء والسلبيات وتقديم تقاريرها الى الوزير مباشرة.
- مركز لتدريب الموجهين التربويين لإعداد وتدريب الموجهين وإجراء المسابقات لاختيارهم.

- مؤسسة للكتاب المدرسي تتولى مسؤولية الكتاب المدرسي من كافة جوانبه (الاعداد والمراجعة، والطباعة، والتطوير، والتوزيع)
- مركز للبحوث والدراسات التربوية والتعليمية لتطوير المناهج الدراسية والخطط التربوية ورفع مستوى الإدارة التعليمية.
- مركز لتطوير الإدارة التعليمية لإعداد وتدريب الكوادر الإدارية (التسيير، الإدارة المدرسية، المالية) والفنية (مشرفي المعامل المدرسية، تنمية قدرات الاخصائيين الاجتماعيين، تدريب أمناء المكتبات المدرسية ... الخ) لقطاع التعليم.
- مركز لضمان جودة التعليم لنشر ثقافة جودة التعليم، ووضع معايير وأسس هذه الجودة، والعمل على تطبيق هذه المعايير والأسس، وإجراء عملية التقييم والإصلاح لضمان جودة التعليم.

خاتمة:

آن لنا بعد ثورة 17 فبراير المجيدة أن نحلل عناصر المنظومة التعليمية في ليبيا - بعدما عانت الولايات خلال العقود الماضية جراء حكم فرد مستبد - لنقف على مواطن ضعفها وإخفاؤها بغية تقوية هذا الضعف وإصلاح ذلك الإخفاق للانطلاق إلى تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم محكومة بإرادة سياسية قوية، وعزيمة رجال ونساء التعليم ومتضمنة ما ينفذ الناس ويدفع بهم نحو الرقي والازدهار.

لا شك أن ما ذكر في هذه الورقة هو حديث معاد ويتبادر إلى ذهن كل متتبع لحركة المنظومة التعليمية، ومهتم بتطورها وإصلاحها. ولكن الضرورة تحتم التذكير به وتكراره إلى حين المضي قدما في سبيل الإصلاح والتطوير، عندها ينتقل الحديث نحو تقويم الأداء وفق المنظور الجديد، وتجويد الطرق والوسائل وتحسين المخرجات، استرشادا في ذلك بتطلعات المجتمع الليبي في المرحلة القادمة، وبما يستجد على الساحة الدولية من إنجازات وابتكارات في مجال تقنيات التعليم والمنظومات التعليمية.